أنباء مصرية

إثيوبيا تتحدى الشرعية الدولية وتنشر صوراً حديثة لبناء سد النهضة

وكالات: في تحد لقرارات الشرعية الدولية، نشرت وسائل إعلام إثيوبية صورا حديثة لعملية البناء في سد النهضة الإثيوبي، والتقطت هذه الصور خلال زيارة قادة حزب الازدهار لموقع بناء السد.

وتظهر الصور الجديدة عدة زوايا مختلفة من عمليات البناء والتحركات الجديدة في الموقع، كما توضح ما وصلت إليه عملية البناء حتى الآن.

والتقطت الصور التي نشرها إقليم بني شنقول قمز في غرب إثيوبيا، ونقلتها عنه وسائل إعلام إثيوبية وصفحات إثيوبية على منصات السوشيال ميديا، بينما كان يجرى وفد من حكومة «بني شنقول قمز» برئاسة حاكم الإقليم الشاذلي حسن ومسؤولين من حزب الازدهار الإثيوبي بزيارة موقع سد النهضة.

ويقع «سد النهضة الكبير» في منطقة تسمى «قوبا» في إقليم بني شنقول قمز في غرب إثيوبيا، على بعد 20 كيلو مترا من الحدود الإثيوبية ـ السودانية، ويعتبر هذا السد الأكبر في قارة افريقيا والعاشر في العالم، وقد تسبب السد بتوتر بين أديس أبابا والقاهرة منذ بدأت إثيوبيا بالعمل على تشييده على النيل في 2011.

ومنذ وضع حجر الأساس له حتى الآن، وقعت تطورات كبيرة فيما يخص الاتفاق حول العديد من النقاط المتعلقة به بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا، والأربعاء الماضي أكد وزراء الخارجية العرب في ختام دورتهم العادية دعمهم لموقف مصر في مفاوضاتها مع أديس أبابا بشأن سد النهضة و«رفض أي إجراءات أحادية قد تقوم بها إثيوبيا» في هذا الشأن، وقال الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، في مؤتمر صحافي، ان القرار ينص على «رفض أي مساس بالحقوق التاريخية» لمصر في مياه النيل، كما توالت ردود الفعل الداعمة خلال الأيام الماضية وحتى اليوم للموقف المصري من الدول العربية.

إحدى الصور التي نشرتها إثيوبيا لاستكمال بناء سد النهضة

البرلمان: حبس وغرامة وعزل من الوظيفة عقوبة إنشاء أو تعلية مبانٍ بدون ترخيص

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

وافق مجلس النواب، خلال جلسته العامة امس، على المادة (99) من مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن تعديل قانون البناء رقم 119 لسنة 2008، التي تنظم وتحدد عقوبة من يخل بمهام وظيفته فيما يتعلق بتراخيص المباني والمنشآت واعتماد مشروعات التقسيم وغيرها.

وجاء نص المادة (99) بعد تعديلها، كالتالي: يعاقب بالحبس الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخل عمدا بأي من مهام وظيفته المنصوص عليها في المواد (17،18،29 فقرة ج، 32،36،37،39،40،44،62 فقرة ثالثة، 96،113 الفقرتين الثالثة والرابعة) من هذا القانون، ويجوز الحكم فضلا عما تقدم بالعزل من الوظيفة، وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات. وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان الإخلال ناشئا عن الإهمال أو الرعونة أو عدم الاحتراز. وفي هذا الصدد تنص مادة (17): على أن تلتزم الجهة الإدارية المختصة بشؤون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية بإعطاء أصحاب الشأن بيانا بصلاحية الموقع من الناحية التخطيطية والاشتراطات البنائية الخاصة بالموقع وذلك بمراعاة أحكام المادة (19) من هذا القانون، وتنص مادة (39) الفقرة الأول، على أن: «يحظر إنشاء مبان أو منشآت أو إقامة أعمال أو توسعها أو تعليتها أو تعديلها أو تدعيمها أو ترميمها أو هدم المباني غير الخاضعة لقانون هدم المباني غير الآيلة للسقوط جزئيا أو كليا أو إجراء أي تشطيبات خارجية دون الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم وفقا للاشتراطات التخطيطية والبنائية الواردة ببيان الصلاحية الساري للموقع على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون».

وتنص مادة (44): على أنه «لمجلس الوزراء بقرار مسبب من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس المحلي وقف الترخيص في المدن أو المناطق أو الشوارع تحقيقا لغرض قومي أو مراعاة لظروف العمران أو إعادة التخطيط، على ألا تجاوز مدة الوقف 6 اشهر من تاريخ نشر القرار في الوقائع المصرية»، وبالتالي تنطبق العقوبة الواردة المادة (99) على مخالفة هذه المواد.

كما وافق البرلمان على مادة (111) الفقرة الأولى، ونصها كالتالي: يجوز لذوي الشأن التظلم من القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية المختصة بشؤون التخطيط والتنظيم وفقا لأحكام هذا القانون، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطارهم بهذه القرارات، وتختص بنظر التظلم لجنة تشكل بمقر الوحدة المحلية المختصة برئاسة عضو من مجلس الدولة بدرجة مستشار على الأقل، وعضوية اثنين يختارهما المجلس المحلي المختص لمدة سنتين، واثنين من المهندسين، من غير العاملين بالجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية، أحدهما مهندس معماري أو مهندس تخطيط عمراني والآخر مهندس مدني، يختارهما المحافظ المختص، لمدة سنتين غير قابلة للتجديد.

«الهجرة» تطلق آلية للتواصل مع المصريين العالقين بسبب «كورونا»

القاهرة ـ ناهد إمام

وجهت نبيلة مكرم، وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، بتشكيل فريق عمل يعمل على مدار الساعة لاستقبال رسائل المواطنين وطلباتهم، وذلك في إطار دور وزارة الهجرة المعني برعاية المصريين في الخارج ومتابعة مشاكلهم واحتياجاتهم، وفي ضوء ما يشهده العالم حاليا من إجراءات لمحاربة انتشار فيروس «كورونا» ومنها إيقاف الطيران أو طلب تقديم شهادات صحية أو خلاف ذلك من إجراءات، وحرصا على التواصل مع المصريين العاملين بالخارج العالقين في الخارج ويرغبون في العودة للوطن أو في العودة إلى جهة عملهم بالخارج.

وأوضحت الوزارة ـ في بيان امس ـ أنه يتم استقبال رسائل المواطنين وطلباتهم من خلال استمارة البيانات الإلكترونية التالية: https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfKRxP4OoLfJIbB7xbYX_I2fxFaIP4HSgQULhjBtAOiBH_w8Q/viewform

أو البريد الإلكتروني: Egyexpcare2020@gmail.com، وكذلك عن طريق خدمة الواتساب على الأرقام المخصصة لذلك 01069613755/01062437210.

وأضافت أنه يتم تلقي بيانات العالقين في الخارج، أو من تخلفوا عن العودة إلى مقار أعمالهم بعد قرار عدد من الدول حظر حركة المسافرين منها وإليها، لمنع انتشار العدوى بفيروس «كورونا» وتقليل المخاطر، وفقا للتوصيات العالمية في هذا الصدد.

و تابعت أن ذلك يأتي في إطار احترام الدولة المصرية سيادة الدول وتقديرها القرارات المتخذة في كل دولة بهدف منع وانتشار الفيروس، والحرص على سلامة ومصلحة أي مواطن مصري يعمل في أي دولة، ومراعاة الظروف العائلية للمصريين بالخارج المتضررين من قرارات بعض الدول المتعلقة بوقف رحلات الطيران نظرا لانتشار الفيروس، والسعي لضمان كافة حقوق المصريين العاملين بالخارج، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في مختلف الدول.

وأكدت الوزيرة أن هذا الإجراء سيسهل عملية التواصل مع المصريين العاملين بالخارج، ويسرع من عملية التدخل في كل حالة وفق ظروفها ومتطلباتها الخاصة، للتمكن من التعامل مع الموقف الراهن بمختلف السبل المتاحة، بما يضمن حماية حقوق المواطن المصري في مختلف دول العالم.

أنباء سورية

محادثات روسية ـ تركية اليوم لتطبيق بنود اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب

أوروبا تدعو أردوغان إلى إبعاد اللاجئين عن حدود اليونان وألمانيا تريد استقبال 1500 من الأطفال المهاجرين

عواصم ـ وكالات: دعت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين تركيا الى نقل المهاجرين واللاجئين بعيدا عن الحدود اليونانية.

وأضافت في مؤتمر صحافي استبقت فيه محادثات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع المسؤولين الأوروبيين حول قضية اللاجئين، ان الحل لهذا الموقف «يتطلب تخفيف الضغط الموجود على الحدود».

وأشارت فون دير لاين إلى أن هناك حاجة فورية أيضا لضمان حق اللجوء ودعم تركيا واليونان ونقل الأشخاص، خاصة القصر، العالقين على الجزر اليونانية لأوروبا.

وكان أردوغان دعا اليونان إلى «فتح الأبواب» أمام المهاجرين بعد أن استخدمت الشرطة اليونانية الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه خلال مناوشات مع مهاجرين يحتشدون على الحدود.

من جهتها، أعلنت ألمانيا ان الاتحاد الأوروبي ينظر في استقبال ما يصل إلى 1500 من الأطفال المهاجرين العالقين في الجزر اليونانية، فيما يتجاوز عدد اللاجئين الذين يحاولون عبور الحدود اليونانية الـ 130 ألفا بحسب الإحصاءات التركية. وقالت الحكومة الألمانية فجر أمس، في بيان إن تحالفا من دول «متطوعة» في الاتحاد الأوروبي يدرس إمكانية التكفل بأمر ما يصل الى 1500 من الأطفال المهاجرين العالقين في الجزر اليونانية كإجراء دعم «إنساني». ولم يتم تحديد أسماء الدول المعنية.

وأضافت أحزاب الائتلاف الحكومي بعد اجتماع استمر ساعات «نحن مستعدون لدعم اليونان في مواجهة الوضع الإنساني الصعب لنحو 1000 الى 1500 طفل متواجدين في الجزر» اليونانية. وأشارت الحكومة إلى أن ألمانيا مستعدة لأخذ حصتها «المناسبة»، مضيفة أنها تريد دعم اليونان في الوضع «الصعب» الذي تواجهه. وتابعت: «انهم أطفال بحاجة لعلاج طبي عاجل أو ليسوا برفقة أولياء أمر تقل أعمارهم عن 14 عاما وغالبيتهم من الفتيات».

في شأن سوري آخر، قالت وزارة الدفاع التركية أمس إن وفدا عسكريا روسيا سيجري محادثات مع مسؤولين أتراك في أنقرة اليوم لمناقشة تطبيق بنود اتفاق وقف إطلاق النار في محافظة إدلب. ويهدف الاتفاق، الذي تم التوصل إليه في موسكو في 5 من مارس، إلى احتواء الصراع الذي أدى لنزوح ما يقرب من مليون شخص خلال 3 أشهر وفجر مخاوف من نشوب مواجهة عسكرية بين تركيا وروسيا. وبموجب الاتفاق، وافق الطرفان على إنشاء ممر آمن بالقرب من طريق حلب ـ اللاذقية السريع المسمى «إم ـ4»، الذي يمر من شرق إدلب لغربها. وقالا إنهما سيتفقان على تفاصيل الممر خلال 7 أيام. ومن المقرر أن تبدأ دوريات مشتركة للقوات التركية والروسية هناك في 15 الجاري.

مهاجرون عالقون عند الحدود التركية ـ اليونانية يأخذون قسطا من الراحة (رويترز)

تعايش «استثنائي» بين القوات الروسية والأميركية في شمال شرق سورية

القامشلي ـ أ.ف.ب: قبل أسبوعين، انتظر حسين عبدالحميد قرابة الساعة في سيارته بعدما أقفلت دوريتان أميركية وروسية طريقا في شمال شرق سورية تنافستا عليه، وبدا أن أيا منهما لا تريد إفساح المجال للأخرى. مشهد وإن بات عاديا للسكان، لكنه يعكس تعايشا نادرا بين القوتين العظميين.

وتتواجد قوات أميركية في سورية منذ العام 2014، في إطار التحالف الدولي دعما للأكراد في مواجهة تنظيم داعش. وفي أكتوبر، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب كل قواته، ثم أبقى نهاية الشهر ذاته على قوة من 500 جندي لحماية آبار النفط في شمال شرق سورية وعادت واشنطن وأرسلت المزيد من التعزيزات.

وبدا هذا الانسحاب بمنزلة ضوء أخضر لتركيا لشن هجوم ضد مسلحي وحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها أنقرة الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني «بي كا كا»، فأبعدتهم عن الشريط الحدودي بعمق 30 كيلومترا. ولجأ الأكراد إلى دمشق وموسكو التي أبرمت اتفاقا مع أنقرة أوقف الهجوم.

واستغلت موسكو، التي تنشر قواتها في سورية منذ العام 2015 دعما للنظام، الاتفاق لدخول مناطق نفوذ الأكراد. وباتت على تماس مع القوات الأميركية، لتتداخل مناطق انتشارهما، ما يؤدي الى احتكاكات يخشى محللون أن تتطور الى توترات أكبر.

ويقول عبدالحميد وهو من سكان المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد لوكالة فرانس برس «دائما ما نرى القوات الروسية والأميركية في حالة مواجهة. تتصرف كما لو أنها سيارات أجرة» تزاحم بعضها البعض على الطرق. ويروي كيف أن دوريتين أقفلتا طريقا دوليا يربط مدينتي الحسكة والقامشلي، رفعت الأولى العلم الأميركي ووقفت على بعد أمتار بمواجهة الأخرى التي رفعت العلم الروسي.

ويتابع بسخرية «لم نعد نعلم أي طريق نسلك (..) كما لو أننا نذهب من دولة إلى أخرى»، قبل أن يكمل طريقه بعد نحو ساعة في المنطقة الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديموقراطية «قسد» التي تسيطر عليها الوحدات الكردية.

ويقول الباحث المتابع للشأن السوري سامويل راماني لفرانس برس: «أعتقد أن الوجود المشترك لروسيا والولايات المتحدة في شمال شرق سورية يعد وضعا استثنائيا».

وتداول رواد الإنترنت قبل أسابيع مقطعا مصورا يظهر مدرعة روسية تحاول تجاوز آلية أميركية على الطريق قبل أن تنحرفا معا خارجه بعدما حاولت المدرعة الأميركية منعها، في مشهد شبيه بألعاب الڤيديو.

وبات اعتياديا في المنطقة مشاهدة جنود روس يتابعون عبر المنظار تحركات القوات الأميركية، والعكس صحيح.

ويقول راماني إن الطرفين: «قد لا يكونان يتمتعان بخبرة وافية إزاء التواجد في منطقة متقاربة جغرافيا».

وسورية هي البلد الوحيد حيث تتواجد قوات روسية وأميركية في بقعة جغرافية ضيقة منذ عقود.

ويشرح الباحث الزائر في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى شارل ثيبو لفرانس برس أن الحوادث الأخيرة «تظهر مدى هشاشة الوضع في الميدان» وكيف أن وجود «قوات معادية لبعضها البعض في منطقة صغيرة يتعين على الجميع فيها استخدام الطرق ذاتها، يجعل الأمور خطيرة».

لكن راماني يعرب عن اعتقاده بأن «خطر حصول مواجهة كبيرة محدود».

ويرى مدير قسم الشرق الأوسط في معهد دراسات الحرب نيكولاس هيراس من جهته أن «الوضع غير مرشح للتحسن في المستقبل القريب» مع وجود مصالح متناقضة، مشيرا الى أن الطرفين «يتعايشان في حالة من التوتر، وهو ما يؤدي إلى حوادث».

ولضمان عدم تطور الاحتكاكات، يتواصل الطرفان عبر ما يعرف بآلية فض الاشتباك، وهي قنوات اتصال تلعب دورا رئيسيا في تفادي الحوادث على الأرض وفي الأجواء السورية وتحدد المناطق الدقيقة للطرفين. واتبعت آلية التنسيق هذه منذ بدء التدخل العسكري الروسي في سورية، بينما كانت الطائرات الأميركية تشارك في الحرب على داعش.

ولا ترغب موسكو وواشنطن وفق تيبو بـ «مواجهة مباشرة»، كما حصل في فبراير 2018 حين قتلت غارات أميركية مئة من القوات الموالية لدمشق، بينهم مرتزقة روس.

ويرى أن «احتمال تصاعد الحوادث يمكن احتواؤه، إلا إذا أراد أحد الأطراف حقا عرض قوته».

ومن خلال الضغط، تسعى روسيا وفق ثيبو إلى «دفع القوات الأميركية كافة إلى مغادرة سورية لإعادة تثبيت النظام في كل سورية» من جهة و«الضغط على قسد للتفاوض مع النظام» من جهة أخرى.

وتجد «قسد» نفسها مضطرة للتعاون مع الأميركيين والروس، رغم «تناقض مصالحهما» في محاولة لحماية نفسها والحفاظ على الحد الأدنى من الإدارة الذاتية التي بناها الأكراد خلال الحرب.

وقرب مدينة القامشلي، يقول المواطن الكردي يعقوب كسار «لم نعد نثق بالأميركيين ولا الروس».

سورية تعلّق الطيران المدني مع إيران والعراق

عواصم ـ وكالات: قرر «الطيران المدني السوري»، التابع لوزارة النقل، تعليق الرحلات مع إيران، ويعتبر هذا الإجراء الحكومي الأول من نوعه في سورية منذ اعلان إيران تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19).

وأعلن مدير الطيران المدني السوري باسم منصور عبر إذاعة «شام إف إم»، إيقاف الرحلات الجوية مؤقتا من وإلى إيران والعراق.

وأكد إعادة طائرة من العراق بعد هبوطها في مطار دمشق ظهر اول من امس بعد صدور القرار من مجلس الوزراء السوري.

وأضاف أن وزارة الصحة السورية تعمل حاليا على تركيب جهاز «اسكانر» (ماسح حراري) لفحص القادمين إلى سورية، وهو جهاز أكثر تطورا من جهاز مقياس الحرارة المستخدم حاليا.

وخلال الجلسة الأسبوعية أمس الأول قرر مجلس الوزراء، تعليق الزيارات والرحلات مع دول الجوار «العراق والأردن»، أفرادا ومجموعات، بما فيها السياحة الدينية لمدة شهر، وتعليق الزيارات من الدول التي أعلنت حالة «الوباء» لمدة شهرين.

كما قرر مجلس الوزراء إيقاف الإيفادات الرسمية الخاصة بالدورات التدريبية، أو أي فعاليات خارجية أخرى. وطلب من وزارتي الصحة والنقل تشديد إجراءات الفحص الطبي عند المنافذ الحدودية، ولطواقم شاحنات الترانزيت وسفن النقل التجاري.